



دروس شرح متن [مراقي السعود] الشرح الكبير حلي التراقي... للفقير موسى بن محمد الدخيلة.

الدرس 941 من شرح مراقي السعود على حلي التراقي للفقير موسى بن محمد الدخيلة حفظه الله

موسى الدخيلة

له تردده ضعيف ليس للعمل اذكى عنه فقيه قد انحض بل للتراقي لمدارج السنة ويحفظ من له اعتناء ولمراعاة الخلاف المشتهر او المراعاة لكل ما سطر وكونه يلجأ اليه الضرر ان كان لم يشهد فيه قد تحقق در الميناء من يضر به تعلق فقول من قلد عالما لقي الله سالما لو قال رحمه الله كتاب التعادل والتراجع هذا هو الكتاب السادس من كتابي قدما ان الكتاب فيه سبعة كتب هذا هو السادس اول كتاب القرآن كتاب السنة وثالث كتاب الاجماع والرابع كتاب والخامس كتاب الاستدلال وهذا كتاب التعادل والسابع كتاب الاجتهاد وهذا كتاب التعادل والتراجع فيه نتحدث عن القطب الثاني شتي دابا الآن هادشي كامل اللي سبق يا الله تكلم لا لا القطب الأول من اقطاب اصول الفقه ياك سبق لي علم اصول الفقه مترقب من ثلاثة اخطاب الدلائل الاجمالية وكيفية الاستفادة منها وحال الاستفادة الكلام انا ذكرتو ليكم تعرفونك هادشي كامل لي سبق ياله تكلمنا على الدلائل الاجمالية والآن في كتاب التعدد والتراجع نتاقلو للقسم ثاني لي هو كيفية الاستفادة منها لي عبر عليه ناضي من هناك قال وطرق الترجيح قيد تالي ثم كتاب الاجتهاد غيجي فيه الكلام على القطب الثالث اللي هو وحال المستفيد وهو اللي شارلي ناظم بقوله وما للاجتهاد من شرط واضح ثلاثة اصول دلائل الاجمال هي اللي سبقت دابا الان الادلة الاربعة المتفق عليها وكتاب الاستدلال فيه الادلة المختلف فيها هادي دلائل الاجمالي لتبتعد عن التراجع وطرق الترجيح قيد تالي كتاب الاجتهاد وما للاجتهاد من وهادشي علاش كيقولو علم اصول الفقه ولا الدلائل والاجمالي وكيفية الاستفادة من احد المستفيد لأن هاد الأشياء الثلاثة هي التي بعلم الاصول اذن الآن في كتاب التعادل والتراجع يأتي الكلام على او قل على القطبي ولا الركن الثاني من اركان علم اصول هو كيفية للاستفادة من الأدلة الإجمالية لأن الأدلة الإجمالية التي عرفتھا قد يعرض لها تعارض نقد للتفسير يعرض لها في محال كثيرة تعارض فإذا وقع تعارض في الأدلة فما العمل الذي يقدم ما الذي يرجح منها واذا استوت فماذا يفعل هذا ما يأتي بيانه هنا في هذا الكتاب قال رحمه الله كتاب وعلاش اخرو؟ لماذا اخر كتاب التعادل والتراجع ذكروه من مور الأدلة الإجمالية لماذا لانه فرع عنها لانه ايش؟ تعد الترجيح هو كيفية الاستفادة من الادلة الاجمالية اذن فوجب معرفتها عاود يشوفو طرق الاستفادة منها لابد من معرفتها اولا اذا اخره لان هذا فرع عنها وذلك لان فيه كيفية الاستفادة من الادلة الاجمالية واذا اردنا ان نعرف كيفية الاستنباط من الادلة الاجمالية فلا بد من معرفتها اولا وتصورها قال كتاب التعادل والتراجع شوف التعادل مفرد والتراجع جمع قالوا انما افرد التعادل لانه نوع واحد. شنو هو التعادل والتساوي بين الأدلة هو ما تعرفه بعدو ان شاء الله اذن التعادل شيه واحد وهو التساوي بين الأدلة فلذلك افراده ما قالش تعادلات التعادل شيه واحد لكن اش طرق الترجيح كثيرة هادشي اش قال والتراجع. وسيأتي تعريف الترجيح ثم كثير من اوجه الترجيح هل يذكر الناظم جميع اوجه الترجيح لا ابدأ غيذكر لي انا كثير من اوجه الترجيح من جهات متعددة غيذكر لي انا اوجه الترجيح من جهة السند واوجه الترجيح من جهة او قل باعتبار الراوي والقسم الثاني باعتبار المروي ومن بعد ملي غيتكلم على كثير من اوجه الترجيح باعتبار الراوي والمروي غادي يقولي انا وقد خلت مرجحات فاعتبر واعلم بان كلها لا ينحصر وقد خلت بمعنى راه تا فيما سبق راه كنا ذكرنا بعض اوجه الترجيح كتأتي تأتي معنا استطرادا في النظم الكلام في المنطوق والمفهوم وفي مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة وفي الحقيقة والمجاز وفي الامان وعدم الامان هاديك راه طرق الترجيح هاديك لي كانت سبقت لي انا غيقولي انا وقد خلت مرجحات الراس بقات من اول الكتاب الى هنا بعض المرجحات تطرادا فاعتبرها كذلك هنا بمعنى ما غيعاودهاش لك اعتبرها هنا عاود استحضرها هنا من تقديم الحقيقة على المجاز وعدم الادمار على الادبار والتأسيس على التأكيد وغير ذلك

ثم قال واعلم بان كلها لا ينحصر واعلم بأن جميع المرجحات لا تنحصر ولذلك لم يدعي احد من الاصوليين حصرا مرجحات لكثرتها لكن اه اذا ذكروا لك اكثرها واشهرها فإنك تستطيع ان تقيس عليها غيرها ملي كيدكرو لك الاصوليون اشهر المرجحات واكثر المرجحات وجودا فإن ذلك يدل على نعم تستفيدوا منه وغيرها من المرجح تصير لك ملكا في الترجيح لانك تعرف اوجه الترجيح فحينئذ اذا تعارضت المرجحات فتقدم اه الأقوى على غيره نجد دليلا له مرجحات ودليل اخر حتى هو له مرجحات فيقدم الاقوى على غيره لانك حينئذ تطيع ان عرفت وفهمت كلامه ان تميز الارجح من المرجحات على غيره تستطيع ان ترجح اش اشهر المرجحات على او اقوى المرجحات على غيرها اذا قال رحمه الله كتاب التعادل اذا عرفنا افراد التعادل لانه نوع واحد وجمعت تراجيح لانها انواع كثيرة وسيأتي ان شاء الله تعريف الترجيح غيقول لنا ترجيح قوية الشق هي الترجيح ان شاء الله قال رحمه الله بدأ باش؟ بالتعادل وعاد غايحي معنا الترجمة قال ولا يجي تعارض الا لما من الدليلين الى الظن انت ما فهاد البيت قرر لك معنى سهل قال لك اعلم ان التعارض لا يقع بين قطعيين ولا بين قطعي وظني وانما يقع التعارض بين دليلين ظنيين واضحة دابا الآن؟ هذا هو معنى البيت قالك التعارض هدا معنى البيت لول والثاني بجوج كاع التعارض لا يقع بين دليلين قطعيين مستحيل ان يقع تعارض بين دليلين قطعيين لا يكون هذا ابدا ابدا طيب بالنسبة للقطع والظن كذلك لا تعارض بينهما علاش لأن القطعية مقدم على الظني واضح فلا يقاومه حتى يقال عارضه لا يقاومه اصلا طيب ما الذي يمكن ان يقع تعارض بين دليلين ظنيين وذلك ما سيأتي في البيت الاتي اذا قال رحمه الله ولا يجي ابدا لا يجوز عقلا لا يجوز لانهما ان كانا قطعيين وتعارضا اي تنافيا في نفس الامر اه اقتضى ذلك اش بطلاهما او بطلان احدهما واذا بطلا او بطل احدهما اذا فليس قطعيا. ونحن قد فرضنا انهما قطعيا. واش واضح؟ عقلا لا يجوز هذا حنا كتفرضو واحد جوج د الأدلة قلنا هذان الدليلان قطعيا وشوية قلنا تنافيا الى تنافو اما بجوج باطلين ولا واحد باطل اذا فإذا كانا باطلين فلسا قطعيين واذا كان احدهما باطلا فليس قطعيا مفهوم اذن هذا لا يجوز عقلا ابدا ولا يكون قال ولا يجي تعارض بين الدليلين الا لما انتمى الى الظن من الدليلين الا لما ما مبهمة لما كانت مبهمة بينها من البيانية الا لما من الدليلين الا للدليلين اللذين انتمى الى الظن يعني الدليلين الظنيين المنسوبين للظن الا لما انت مائل الظن من الدليلين اي اه ما كانت دلالتهم على معناه ظني. اش معنى دليل ظني مكتنكلموش هنا على الثبوت لا كتتكلمو على الدلالة ايش معنى دليل ظني؟ اي دلالتة على معناه ظنية هدا هو الدليل الظني انه يدل على معنى من المعاني لكن ظنا لا قطعيا دلالتة على معناه ظنية هو معنى الدليل الظني وش معنى التعارض؟ قال ولا يجي تعارض التعارض هو ان يدل كل منهما على منافي ما يدل عليه الاخر ان يكون احدهما منافيا للآخر يعني ان يدل احد كل منهما على معنى ينافي ما يدل عليه الدليل الآخر هذا فيه اثبات امر معين هاد الدليل هذا فيه اثبات امر معين في وقت معين وذاك فيه نفي نفس ذلك الامري في نفس ذلك الوقت هذا تنافي ولا لا اذن فيدل كل منهما على منافي ما يدل عليه الاخرين واضحة المسألة هذا دليل كيدل على شيه معين مثبت في وقت معين والاخر كيدل على نفس الشيه في نفس الوقت لكنه ينفيه فيدل كل منهما على ما ينافي ما يدل عليه الآخر هذا هو التعارض قال لك هذا لا يكون الا بين دليلين ظنيين ولا يجي تعارض الا لما من تما لماذا لماذا لا يأتي بين قطعيين؟ قالوا اذ لو جاز ذلك لجاز ثبوت مدلولهما فيجتمع المتنافل فيبيناه انه مقطعي اذا لا يمكن ابطالهما ولا ابطال احدهما ولو جوزنا تعارض القطعيين لجوزنا اجتماعا نقيضين وذلك محال لا يجوز الى جوزنا تعارضوا تعارضوا كأننا جوزنا لما عض الدين او النقيضين وذلك امر محال عقلا اذ لو جاز ذلك لجازة بوتو مدلولهما الى جوزنا التعارض للقطعيين اذن بدلوا لهما يجوز ثبوته فيجتمع المتنافيان وذلك لا يجوز قال اذا الا لما انتمى من الدليلين الى الظن اذا فالحاصل فهمنا من هذا البيت ان الدليلين القطعيين لا يتعارضان ابدا والمقصود بالدليل القطعي نفس التفسير لي فسرنا به الدليل الدرني ما معنى الدليل القاطع اي ما تكون دلالتة على معناه قطعية ما كتتكلموش الان على سنة كتتكلمو على الدلالة ما كان دلالتة على معناه قطعية اش معنى قطعية بان لم يوجد فيها احتمال اخر دلالة هاد الدليل على معناه قطعية اي لا يوجد معها احتمال معنى اخر ولو كان الاحتمال ضعيفا لان الاحتمال الا كان موجود ولو احتمال كيكون به الدليل ظني فإذا انت فالاحتمال بالكلية لا يوجد ادنى احتمال. فالدلالة

وهاد الكلام لي قلنا لاحظ الا لما من الدليلين اطلق في الدليلين شوف اش قال لك الدليلين اطلقا فيستفاد منه سواء اكان الدليلان عقليين او نقليين او احدهما عقليا والاخر نقليا دليلين مطلقا
اذا كانا قطعيين فلا يتعارضان ابدا سواء اتانا عقليين دليل عقلي مع دليل عقلي او نقليين او احدهما عقلية واخر نقليا لا يجوز ذلك وذلك اطلق في الدليلين ثم اذا الآن بينا فهاد البيت
انه لا يقع التعارض بين انما يقع بين ظنه ثم بين لك ما يتعلق بالظنيين قال لك والاعتدال جائز في الواقع كما يجوز عند ذهن السامع قالك التعارض بين الدليلين الظنيين جائز في حقيقة الامر وفي الواقع عقلا بمعنى عقلا عند اكثر الاصوليين يجوز سكت وعند اكثر المسألة فيها خلاف فيها وعند بعضهم قالوا لا يجوز ان يكون التعارض بين الضنيين في حقيقة الامر وفي الواقع وانما يكون فقط في ذهني السامع في ذهن المجتهد
قالك المؤلف عند الأكثر انه يجوز في الواقع كما يجوز في ذهنه اذن لم يختلفوا بان التعارض بين الظنيين يكون في ذهن المجتهد يقع في ذهنه ولا لا هذا لا خلاف فيه يقع التعارض بين الظنيين في ذهن المجتهد ولذلك يتردد
يتردد واش يرجع هذا احيانا تجد العالم مترددا في ترجيح قول اخر لتعارضه ما عنده اذن في ذهن المجتهد هذا يقع لا اشكالا لكن واش يمكن ان يكون التعارض في الواقع في حقيقة الامر. قال لك عند اكثر هذا جائز عقلا
جائز عقلا ان يكون تعارض بين ظنيين في حقيقة الامر علاش؟ قالوا جائز قال لك اذ لا مانع منه تنول شنو هو لي ممنوع ان يتعارض قطعيان قالك اما اذا كان ظنيا لا محذور فيه قالك ما فيه تا شي مخالفة لشي دليل عقلي ولا
بتجري بحضور فقالوا اذا كان لا محذور فيه فجائز عقلا ان يقع التعارض بين ظنيين في حقيقة الامر واضح وغير الاكثر ليهم الاقل قالوا التحقيق انه لا يكون في في الواقع وحقيقته
وانما يكون في فقط في ذهن المجتهد اذن المسألة اللولة اللي هي هل يكون في الواقعة لا هي اللي في الشطر الاول؟ قال والاعتدال اي التعادل اه التساوي والتكافؤ بين دليلين ظنيين
مالو؟ قال والاعتدال جائز اي عقلا كيقصد بالجواز ماشي جواز شرعي الجواز العقل لا يمنعه عند الاكثر عند اكثر الاصوليين والمتكلمين في الواقع اي في نفس الامر في نفس الدليلين
بماذا؟ بماذا عللوا؟ قالوا اذ لا محذور في ذلك والاعتدال جائز في الواقع معنى الاعتدال ولا التعادل ولا التكافؤ بين الدليلين الظنيين اي تلافيهما على حكمين متناقضين مع اتحاد الفعل من غير مرجح لاحدهما على الاخر
ان يدل ما علقوا جوج د الأدلة يدلان معا على مدلولين متناقضين المدلول ديال هاد الدليل ينافي مدلول الدليل الآخر وهاد التنافي ماشي مع اختلاف الزمان ولا مع اختلاف الفعل حينئذ لا تناقضا لا تناقض بشروطه الثمانية المذكورة في المنطق
اتحاد الزمن واتحاد الفعل واتحاد المكان متقولش لا راه هدا مكان حينئذ لا تعارضا لا قلت للتناقض الحقيقي المذكور في علم المنطق بشروطه اذا التعارض معناه تنافي الدليلين على حكمين متناقضين مع اتحاد الفعل من غير مرجح لاحد مع الاخر
اذن لاحظ هاد النقطة اللولة را كيتكلمو هي العقل واش يجوز ذلك ولا لا؟ ماشي كيقولو فرق بين الجواز والوقوع الآن مكيناقتوش الوقوع واش هادشي وارد واقع في الادلة الشرعية ماشي هذا هو محل البحث هنا
غير واش العقل يجوز ذلك او لا واش يمكن ولا غير ممكن قالك من جهة الإمكان ممكن لا محظورة فيه اش معنى لا محظورة فيه؟ يعني قالك اذا قلنا جائز
لا مخالفة في ذلك لأي امر من الأمور لا مخالفة في ذلك لاي دليل عقلي يعني نخالفوش شي دليل عقلي كالأستحالة ولا نحو ذلك من ادلة عقلية ولا غيكون فكلام دور ولا تسلسل ولا تحصيل حاصل قالك ما لا محذور فيه
فإذا مكيفصدوش المحذور الشرعي لا المحذور العقلي لا مانع من ذلك عقلا ماشي لا محظورة شرعا تا محظورة عقلا مكاين تا شي مانع يمنعا من القول بالإمكان اذن ممكن علاش منقولوش ممكن مفهوم
والقول الثاني اش لي هو قول منعه منعه قالوا لا الذين منعه بماذا قال لك لا كايين محذور شنو محظوظ الواقع قالك المحذور الواقع هو التناقض بما علموا المتنافيين والمتنافيان لا يجتمعان اذا توفرت شروط التناقض في وقت واحد ومكان واحد ومن شخص واحد لا
لا يجتمعان اذا فقالوا هذا فيه ايش فيه الجمع بين الضدين والضدان لا يجتمعان عقلا الاخرون اش قالوا لهم؟ الضدان لا يجتمعان اقطعا ماشي ظنا مفهوم؟ فالنزاع وارد اذا هادي مسألة جواز
الجواز العقلي اللي كيهما هو هو هل ذلك واقع ام لا قالك المؤلف لا خلاف في وقوعه في ذهن المجتهد الواقع يدل على ذلك الواقع يدل على هذا ولا لا

لا يوجد عالم الا ويتعارض له دليلان في ذهنه ويكون ذلك هو من شاء ترده. كنعلقوا العالم احيانا يتردد في بعض المسائل بسبب تعارض اذا لا اشكال في وقوعه لكن في ذهن المجتهد هاد النقطة اللي كنا كاناقتوشا في الواو في حقيقة الامر واش يكون ولا لا قالك جائز عقلا لكن من جهة الوقوع هذا شيء اخر ما ناقشوه قال كما يجوز اي التعادل والتكافؤ بين الدليلين الظنيين عند ذهن

السامع اي المجتهد في ذهن السامع اي المجتهد

وعلاش قلنا السامع اي المجتهد؟ السامع لهما وهو المجتهد بان التعارض في ذهن العامي لا عبرة به العامي راه الأدلة كلها ممكن بيان لي بينها تعارض واخا التعارض في دين العام لا عبرة به يمكن ان يتعارض في ذهن العامي ما لا يعارض بينهما اصلا ما لا يدلان اصلا على مدلول واحد واحد دليل كيدل على معنى ودليل على معنى اخر ويقدرنا يتعارضوا ليه في دينه

واضح او قد يتعارض مع اختلاف الزمن ولا المكان ولا فلا عبرة لي بتعارضني هذا المجتهد العالم والمجتهد المطلق المطلق قد يتعارض له الدليلان في ذهنه قال كما يجوز التعارض في ذهن السامع لهما اي المجتهد وقد لاحظ قال لك كما يجوز اي يجوز ذلك عقلا. وقع ولا لم يقع ووقع اذا هو جائز وواقع في ذهن السامع جائز لا محذور فيه وحتى من جهة الوقوع واقع بلا اشكال واقع لكثير من العلماء اذن وقد وقع اتفاقا بلا خلاف قاعة اتفاق والدليل على الوقوع هو اش؟ هو التردد. تردد العالم في مسائل شحال د المسائل يسأل عنها العالم فيتردد بين قولين ايه ده

او يجيب بذكر قولين في المسألة بأن يقول في المسألة قولاً قول كذا دون ان يرجح بلا ما يرجح حتى شي قول في المسألة قولان قول كذا وقول كذا او فيها دليل على دليل كذا الائمة واقع بالاتفاق لا خلاف فيه الواقع يدل عليه اذن يجوز في ذهن السامع وواقع بالاتفاق ثم قال وقول من عنه روي قولان مؤخر اذ يتعاقبان الا فما صحبه مؤيد وغيره فيه لهم تردد

المؤلف كان كيتكلم لي على التعارض بين الأدلة ولا لا؟ من الدليلين ذكر في هذين البيتين نوعا من انواع التعارض لكن ماشي بين دليلين ذكر التعارض بين قولين للمجتهد وسنذكر وجه ذكره لهذه المسألة هنا حنا دابا الآن كنا كنتكلمو على التعارض بين دليلين فهاد البيتين شنو دكر لينا ماشي التعارف بين دليلين لا التعارض بين قولين بين فتويين للعالم العالم قال فتى و عاود فتفت باخرى ولقينا بين الفتويين تعاود مرة سئل عن عن مسألة مقال جائز ومرة سئل وقال لا يجوز

مرة سئل قال واجب من رسول الله قال غير واجب حرام ليس بحرام والعالم واحد ونفس نفس المسألة واضح الكلام طيب الا وقع هاد الأمر ماذا نفعل هو يتحدث هنا عن

المجتهد المقيد ماذا يفعل او من له الأهلية اش يدير؟ لي عندو الأهلية ماذا يفعل؟ اذا تعارض له قولان لمقلده للمجتهد المطلق لجوج د الاقوال في المسألة فماذا يفعل المجتهد المقيد؟ او من له اهلية النظري اش يدير قالك المسألة فيها تفصيل اذا تعارض قولان للعالم فلا يخلو الحال من امرين اما ان يكونا متعاقبين اي احدهما متقدم والآخر متأخر ان نعلم تاريخ ان نعلم ان ان نعلم انه قال هاد القول سنة كذا وهذا قالوا بعد ذلك بمعنى اذا علمنا تقدم احدهما وتأخر الآخر فان قوله هو المتأخر واضح الكلام هذا الى عرفنا متقدمين المتأخر فإن لم نعرف المتقدمة من المتأخر جهلنا او قالهما في وقت واحد لكن لا شك نتا بولاد السورة لا شك انه اذا قالهما في وقت واحد

لم يقلهما معتقدا لهما قطعا هذا مكابنش ميمكنش العالم يقول جوج د الاقوال في وقت واحد معتقدا صحتهما هذا لا يكون الى قالهم في وقت واحد فاما ان يقولهما من باب الحكاية كيحكى الخلاف في المسألة قالوا في وقت واحد لكن ماشي هو كييعتقداهم يقالك راه المسألة فيها قولان القول الأول والقول

هنيئا للعلماء ماشي ليه هو واضح او يكون هاد المسألة سبق له فيها قولاً قررهما قبل. فلما ذكرهما في وقت واحد ارشدك الى ما سبق وان بينه قبل لكن ان يقولهما مع اعتقادهما في ان واحد هذا لا يكون اذن الشاهد اذا جهل الامر او اه جهل الامر او قلنا قالهما في وقت واحد فحينئذ ما الذي يرجح؟ يرجح ما صاحبه مؤيده بمعنى يرجح القول الذي ذكره وذكر ما يؤيده

لما تنزل علي مقينا في المسألة قولاً قول كذا وقول كذا والقول الأولى وقالينا قول كذا ودليله اية كذا ولو حديث كذا والقول الثاني كذا ولم يذكر للقول الثاني ما يشهد له فحينئذ القول الذي صاحبه مؤيد ومقو يعتبر هو اوله فيرجح ذلك قوله يقال هذا هو قول الإمام لأنه واش ذكر له القول الآخر لم يذكر له ما يؤيده اذا قال رحمه الله

اشار الى هذه المسألة قال وقول من عنه روي قولان مؤخر اذ يتعاقبان الا فما صحبه مؤيدوا وغيره فيه لهم تردد. اذا ذكر لنا ثلاثة السور ولا لا المسألة عندها ثلاثة الأحوال

الحالة اللولة اذا كانا متعاقبين حنا قلنا القول ديالو هو متأخر قال وقول من اي المجتهد الذي روي اي نقل عنه قولان في مسألة واحدة. وعلم المتأخر منهما. شنو هو القول ديالو لي غنسبو ليه نقولو هدا قول الإمام مؤخر منهما والاول سنعتبره مرجوعا عنه قولوا القول الأول قد رجع عنه الإيمان قالوا قبل وهذا قالوا الآن اذن هذا هو قوله والاول

اش غنعتادروه نعتبره مرجوعا عنه اي رجع عنه الامام

مؤخر منهما اذا فالمتقدم مرجوع عنه وهو مرجوح عنده غالبا. فلا عمل به ما نعملوش بالمتقدم عرفتو بحالا شبهوه؟ هو ماشي لا يعتبر نسخا لكنه مثل المنسوخ بحال في الشريعة ملي كيجيني نص ويجي نص بعد ذلك متأخر عنه ينافيه الثاني ناسخ للاول غير هذا ماشي كنسخي الشرعي لكنه شبيهه به من حيث انه يلغى القول الاول و يعتبر الثاني لكن ماشي يزول بين الكلية راه غايجي معنا ان شاء الله ان القول الضعيف

قد يعمل به في صور سيأتي ذلك قال مؤخر متى اذ يتعاقبان اش معنى يتعاقبان بان كان احدهما متقدما والآخر متأخرا وعلم ذلك عرفنا ان هذا متقدما ومعنى اذ يتعاقبان اي علم المتأخر منهما الا فما صحبه مؤيد الا شمعنى الا الا يتعاقبا لأنه راه ذكر الفعل قبل والآن طواه الا يتعاقب الا يتعاقب بان ذكرهما في وقت واحد سئل فقال في المسألة قولان ذكرهما في

فما الحكم؟ قال فما صاحبه مؤيد فما اي فقوله هو القول الذي صاحبه اي ذكر معه مؤيد اي مشعر بترجيحه على الاخر القول الذي ذكر معه ما يقويه مؤيد اي مقو له على الاخر فذلك هو قوله والقول الآخر نعتبره اش ضعيفا عنده لأنه ذكر قولو ذكرنا يؤيده القول الآخر لم يذكر ما يؤيده فهو ضعيف عنده وهذا هو الراجح عنده هادي الحالة الثانية

الحالة الثالثة قال وغيره فيه لهم تردد شنو غيره هو الذي لم يذكر فيه مرجحا كان جوج د الاقوال في وقت واحد ولم يذكر مؤيدا ومقويا لاحد القولين لا لهذا ولا لهذا ما ذكر شيئا يشعر بترجيحه لاحد القولين قال لك فهذا فيه تردد له بمعنى فهذا يحمل على ان المجتهد نفسه متردد في المسألة كقولو وهذه المسألة قد تردد فيها مالك

حكى فيها قولين ولم يرجح احدهما عن الاخر اذا فهو نفسه متردد في المسألة لم يترجح له احد قولين مفهوم ثم اعلموا المسألة اللي شرت ليها اللي هي ان العالم اذا ذكر قولين في وقت واحد ذكرنا واحد المسألة مفروغ منها لا يجوز ان نحمل ذلك على انه يعتقدهما معا لا يجوز ابدأ اذا ذكر العالم قولين في مسألة واحدة في وقت واحد فلا يحمل كلامه على انه يعتقدهما لتناقضهما وتنافيها لا يمكن ان يعتقدهما معا

وانما يحمل ذلك على انه حكى اقوال العلماء كانه قالينا فيها للعلماء قولان هاد الا فيها قولان للعلماء او قصد فيها ادلة تقتضي هذا القول وادلة تقتضي هذا القول لا انه هو يعتقد القولين لا كانه قالينا راه كايين بعض الأدلة تضيق الجواز وكايين ادلة تقتضي المنع وهو متردد بين الأمرين او الوجه الثالث انه قد تقدم له فيها قولان نقاب سئل عن هذه المسألة وتقدم له فيها قولان اي قال مرة كذا وقال مرة اخرى كذا

ولا يجوز ان نعتقد انه قالهما في وقت واحد واعتقدتهما في وقت واحد لكن حينئذ يحمل على هاد الوجه الثالث اللي ذكرنا انه مرة افتى بكذا كان يعتقد الصواب ومرة اخرى افتى بالقول الآخر اعتقده هو الصواب فالى اختلف الوقت لا اشكال في اختلاف الاعتقاد كان كيبان ليه داك القول او من بعد سارة يظهر له لكن في وقت واحد لا يحمل ذلك عليه واضح الكلام وصورة ذلك شنو هي صورة ان يقول قولين في وقت واحد؟ قلنا كان يسأل فيقول في المسألة قولان قول كذا وقول كذا هذا هو معنى الوقت

واضح المسألة طيب الآن بقا لينا السؤال لماذا ذكر هذه المسألة هنا نحن نتحدث عن تعارض الأدلة لا عن تعارض قولي المجتهد ابوك الله الناظم يتحدث عن تعارض الأدلة لا عن تعارض قولي المجتهد؟ فالجواب قالوا الجواب عن هذا هو ان قولي المجتهد في حق مقلده كتعارض الادلة في حق المجتهد نفس الأمر المجتهد تعارض عنده الأدلة فيرجح بينها والمقلد للمجتهد تتعارض عنده اقوال مقلده الإمام المجتهد

فيحتاج للترجيح بينها فالمقلد محتاج للترجيح بين اقوال امامه كما ان المجتهد محتاج للترجيح بين الأدلة فلذلك ذكروا هذه المسألة هنا ولذلك راه كثير من القواعد التي تستعمل في الاصول في النصوص الشرعية يستعملها المقلد في حق المجتهد الى المجتهد جات جات عليه نقلت عنه وصحت عنه واحد الفتوى عامة ونقلت عنه فتوى خاصة في مسألة من المسائل تخالف العامة

ماذا يفعل يحمل الاب على الخاص افتفت وعامة بكذا وكذا ثم واحد الفرد من افراد ذلك العام افتفي بفتوى مخالفة للعام فيحمل على انها اش يحمل عام قول المجتهد على خاصه كان خصو العموم بتلك الفتوى الخاصة كقولوا ان فهو يقول بكذا الا في هذه السورة خارجة من العموم ان فالمقلد يتعامل مع اقوال مجتهديه كما يتعامل المجتهد لي عندو اهلية النظر في الأدلة مع الأدلة فالمجتهد ينظر الأدلة للأهلية والمقلد ما عندوش اهلية ينظر لقولي

مجتهده هذا حاصل المسألة ثم قال رحمه الله وذكر ما ضعف ليس للعمل اذ ذاك عن وفاقهم قد انحضن انتقل المؤلف رحمه الله يتحدث عن مسألة واطال فيها وهي مسألة مهمة هنا وهي ذكر فائدة اه ذكر الاقوال الضعيفة في الفقه قالك في كتب الفقه لماذا تذكر الاقوال الضعيفة ان تجدوا العالم اه يعتقد قولنا من

الأقوال وذلك القول هو المشهور وهو الراجح

ومع ذلك يذكر أقوالا مرجوحة ضعيفة وغير مشهورة ما فائدة ذكرها في كتب الفروع إذا كانت ضعيفتان مرجوحتان غير مشهورة بمعنى ينبغي أن يقتصر على المشهور والراجح مفهوم الكلام؟ دون ذكر الضعيف فلماذا تذكر الأقوال الضعيفة في كتب الفقه؟ ما فائدة ذلك

هذا ما أراد أن يشاهد بيننا الفوائد أن يبين فوائد ذكر الأقوال الضعيفة في كتب الفقه مع أنه غير معمول بها وغير مشهورة لماذا تذكر فبيننا فوائد ذلك قال رحمه الله

وذكر ما ضعف ليس للعمل. إذ ذاك عن وفاقهم قد انحطت اتفاق العلماء على أنه لا يجوز العمل بالضعيف كإين شي خلاف فهادي مجمعون كإين شي واحد قال متفقون على أنه يجب العمل بالراجح

ولا يجوز العمل بالمرجوح هل اختلفوا في هذا؟ لم يختلف لم يخالف فيه أحد الإشارة إلى هدف الاستحسان لما فسر بأنه هو العمل بالراجح قيل وهذا لم يخالف فيه أحد

العلماء مجمعون على وجوب العمل بالراجح أن لاحظوا اتفاق العلماء على وجوب العمل بالراجح وعلى عدم جواز العمل بالمرجوح وهو الضعيف قم طيب إذا كانوا متفقين على ذلك فعلاش تذكر الأقوال المرجوحة والضعيفة في كتب الفقه

قالك فهاد البيت لا تذكر للعمل بها مكيدكرهاش لك الفقيه باش تعمل بها لأنهم متفقون على أنه لا يجوز العمل بالضعيف. طيب وعلاش كتدكر؟ ها هو غيبين لنا في البيت الآتي

أذن فهاد البيت شنو بين لنا بين لنا أن هاد الأقوال الضعيفة لا تذكر في كتب الفقه للعمل بها وإنما لماذا؟ لأنهم اتفقوا على أنه لا يجوز العمل بالضعيف طيب علاش كتدكر ذلك ما سيأتي في البيت بعده

إذا قال وذكر ما أي القول الذي ضعف القول الضعيف ذكره فاش في كتب الفروع في كتب الفقه ليس للعمل به لا يذكر هذا القول لأجل العمل به. طيب لماذا لماذا

علاش لا يعمل به؟ قال لك إذ ذاك عن وفاقهم قد انحطت الاتفاقية. وذلك الإشارة لاش العمل بالقول الضعيف إذاك أي العمل بالقول الضعيف قد انحطت اش معنى الحظ

أي منع عن وفاقهم أي باتفاق أهل المذاهب. شناهي المذهب المالكي؟ باتفاق أهل المذاهب إلا القاضي فيما سيأتي أن شاء الله تعالى وذلك إذا كان العامل بالضعيف مجتهدا مقيدا بلغ درجة الاجتهاد المقيد

ورجح عنده الضعيف فيعمل به ويفتي ويحكم ولا ينقض حكمه أن الأصل أنه لا يجوز العمل ممكن نقوله دون استثناء في الحقيقة لماذا العمل بالضعيف لا يجوز لمن يرى ضعف ذلك القول

أذن هاد المسألة التي ستأتينا أن شاء الله لماذا يجوز فيه العمل بالضعيف؟ لأن ذلك المجتهد المقيد رجح عنده ذلك القول الضعيف لا يراه هو ضعيفا لو كان يعتقد ضعفه لما جاز له العمل به

وأش مصيبة الأمن هو عند عامة العلماء ضعيف وغير مشهور ومهجور وواحد من أهل العلم رجح عنده ذلك القول بأن ليه قوي مش واضح ديك العام فإذا عمل به وافتي به وحاكم به أن كان قاضيا كان قاضي وحكم وفق ذلك القول فإنه ينفذ حكمه ولا ينقض

علاش؟ لأنه عنده هو ليس ضعيفا أن فحينئذ خالفنا القاعدة لم تخالف القاعدة لأنه ليس ضعيفا عنده مسألة التضعيف والترجيح مسألة نسبية تختلف على حسب العالم المرجح قرب قول راجح عند إمام مرجوح عند غيره

مرجوح عند غيره وكذلك العكس رب قول مرجوح عند إمام راجح عند غيره توهمت المسألة أن في ما سيأتي سينص على هذه المسألة الناظم رحمه الله وهي إذا رجح عند المجتهد المقيد

قول ضعيف كإين ليه هو قوي وراجح فإنه يجوز أن يعمل به أن المجتهد المقيد راه يستطيع الترجيح عندو الية الترجيح كما سيأتي معا مجتهدوا الفتوى الذي يرجح قولاً على قول

وذلك أرجح فيقول لناس مجتهد المذهب مجتهد المذهب من أصوله منصوصة أو نحوها معقوله وسطه تخريج للأحكام على وفاق ذلك الإمام فالمجتهد المقيد له اجتهاد ويوصف بأنه مجتهد شوف مجتهد حتى هو كيجتهد لكن فاش كيجتهد

في أقوال الإمام في أقوال مقلده. فإلى كان هاد القول الضعيف مرويا عن إمامه والقول الآخر المشهور حتى هو مرويا عن إمامه يمكن أن يجتهد في أقوال إيمانه اجتنب فإن رجح عنده قول

أه غير مشهور وغير معمول به والاكثار من علماء المذهب على خلافه وهو راجح عندو ذلك القول لي هو غير مشهور وغير معمول به ومنبوذ عند الأكثر من علماء المذهب وهو رجح عنده

فإنه يعمل بمقتضى ما رجح عنده لوجوب ياش العمل بالراجح والمجتهد لا يخلصه من الله إلا اجتهاده هبط لنا هاد المسألة المجتهد لا يخلص من الله إلا والمجتهد المقيد راه مقيد غي بالأقوال ديال المذهب فلا يخلصه من الله إلا اجتهاده فديك الأقوال

ديال المذهب بل هو عارف قدر نفسو راه ممشاش للنصوص يرجح بين أقوال المذهب فوجب أن يجتهد لما اجتهاد قوية عنده هو ورجح عنده القول الضعيف. والدليل على والواقع يدل على هذا ولذلك كتنلقوا الأقوال الضعيفة

كنلقا وكقوولو بها بعض علماء المذهب اه نعم ولابد كتلقى قول ضعيف وغير مشهور ويأتي واحد من المتأخرين كاع د المذهب وكيرجح داك القول كيبان ليه هو الراجح يرجح غير المشهور ويرجح ما يعتقداه الاكثر ضعيفا كيقول لك لا هذا قوي وهو كذا حاصل هاد الأمر ولا لا؟ ومازال يحصل الى زمننا هذا والى زمن متأخرين من علماء المذاهب كلهم اذن فهنا آ لا يكون في الحقيقة استثناء من هذا الأمر لأنه ليس عملا

بالضعيف وانما هو عمل بالراجح عنده عند ذلك الامام قال رحمه الله بل للترقي لمدارج السنة ويحفظ المدرك من له اعتناء ولمراعاة الخلاف المشتهر او المراعاة لكل ما سطر الآن شرع المؤلف في ذكر ياش؟ فوائد

ذكر الأقوال الضعيفة علاش كتذكر الأقوال الضعيفة في كتب الفقه قالك بل اي وانما تذكر الأقوال الضعيفة في كتب الفقه لهذه الاغراض اتية الغرض الأول قالك للترقي لمدارج السنة للترقي اي الصعود

لمدارج اي لرتب السنة اي النوري والمراد بذلك الاجتهاد لان المجتهد في الحقيقة الذي بلغ درجة الاجتهاد سواء كان اجتهاد مقيدا او مطلقا لي مزال مبلغش درجة الاجتهاد فوصول الاجتهاد

المقيد بالنسبة ليه نور ولي وصل الاجتهاد المقيد وصوله للاجتهاد المطلق نور لانه تظهر له امور لم تكن تظهر له قبل وهكذا كلما ترقى الانسان في العلم يتنور قلبه فيستطيع ان يدرك امورا وتصير له اهلية ادراك امور لم تكن له من قبل

فسنا في الاصل في اللغة هو النور. والاجتهاد نور ولا لا؟ بلوغ درجة الاجتهاد. كانه بلوغ نور يصير عند العبد في قلبه به الشرعي اه نعم بيقول صحيح نور يصير عند العبد في قلبه يدرك به ايش

كما الشارع الحكيم اذا قال بل يذكر القول الضعيف لاجل الصعود والترقي والقرب من مدارج اي رتبة السنة اي الاجتهاد. باختصار للقرب من رتبة الاجتهاد لأن ديك الطريق شوف دابا القول الضعيف شنو اللي قال بقلي؟ الإمام المجتهد المطلق

وقال به ومن بعد رجع عنه ظهر له انه مرجوح ورجع عنه وصار يفتي بخلافه اذن داك القول الضعيف را قال بيه الإمام الذي بلغ درجة الاجتهاد المطلق فوقت من الأوقات

ومن بعد رجع عنه وقال بقول اخر رجعه بعد قال بقول اخر ورجعه اذا تلك الطريق هي التي مر منها المجتهد المطلق فيذكر القول الضعيف لاجل ياش لأجل معرفة الطريق التي مر منها الاجتهاد المجتهد المطلق

فإذا اراد العالم ان يرتقي ويصعد بمراتب الاجتهاد فانه يمر من طريق المجتهد المطلق هذا هو معنى للقرب من درجة الاجتهاد حيث يعلم ان هذا القول قد سار اليه مجتهد في وقت من الاوقات

على الأقل يعلم من يأتي بعد ان هذا القول قال به مجتهد في وقت من الأوقات ولهذا نجد في المذهب كما اشرت لكم اه نجد المقلد الذي لم يبلغ درجة

لاجتهاد يقول ببعض الأقوال الضعيفة ويرجح بعض الأقوال الضعيفة. كما كان يرجحها امامه من قبل تظهر له انها قوية ماشي كيقول بها لأن الإمام كان يقول بها لا تظهر له قوتها

اه تلك الأقوال اه تكون راجحة عنده في وقت من الاوقات كما كانت راجحة عند امامه من قبل المجتهد المطلقة كانت را عندو راجحة ديك الأقوال الضعيفة وحتى داك المجتهد المقيد ولا المقلد الذي لم يصل لدرجته الاجتهاد ممن له الاهليات ومن له الية الترجيح هو مقلد بالنسبة للمجتهد المطلق وفي نفسه مجتهد مقيد يعني له الآليات حتى هو كذلك ظهرت له قوتها فلاحضو هنا ملي كمشبهو هاد الحالة بهاد الحالة ظهر للمجتهد المقيد قوة ذلك الوقت في وقت من الأوقات

كما انه قد ظهر للمجتهد المطلق قوة ذلك الوقت وقت من الأوقات. كانه ايش؟ قريب من رتبة الاجتهاد او كانه يسير على نفس الطريق كانه يسير على نفسه الطريق اذا قال بل للترقي لمدارج السنة ولذلك قال

بكثير من الأقوال التي رجع عنها الإمام مالك كثير من اصحابه قالوا بأقواله مع انه رجع عنها يرجحونها وتظهر لهم قوتها اذن الفائدة الاولى باختصار للقرب من رتبة الاجتهاد هذا واحد

الفائدة الثانية قال ويحفظ المدرك من له اعتناء اي بحفظ الأدلة

وهو المتبصر يسميه العلماء المتبصر كن هو المتبصر هو الذي يعرف القول مع مدركه اش معنى مع مدركه اي دليله يعرف القول ويعرف قدرته اي دليله هذا يقال له متبصر في الاصطلاح. الذي يأخذ القول بدليله الخاص من غير استبداد

بالنظر ولا اهمال للقائل لأن معندوش الأهلية حتى يستبد بالنظر من غير استبداد بالنظر ولا اهمال للقائل ينسب القول الى قائله فلا يهمله ولا يستقله وبالنظر في الأدلة لأنه ليس اهلا لذلك

وانما يأخذ قول العالم فلا يهمله لكن مع دليله الخاص. مع مدركه الخاص فلا يستبد بالرأي ولا يهمل القائل للقول وانما ينسب الامر اليه اذن قال لك انما تذكر الأقوال الضعيفة في كتب الفقه

لي اجل القرب من رتبة الاجتهاد. قال بل للترقي من مدارج السنة والغرض الثاني ولأجل ان يحفظ المدرك من له اعتناء بحفظ الأدلة ومعرفتها وهو المتبصر ليعرف المدرك مع اننا قلناه ان الاصل هو اش

دأبا الأصل المقرح دأبا كندكرو غي فوائد ذكر القول الضعيف لكن ما هو الأصل؟ هو العمل بالمشهور والعمل بالراجح فهذا أقرب للضبط المقلد إذا أراد أن يضبط فليقتصر على على حفظ مشهور ومعرفته

ابتداء قال ولمراعاة الخلاف المشتتهر لأجل مراعاة الخلاف. قاعدة رعي الخلاف المشهورة المعروفة عند المالكية وهي كما عرفها ابن عرفة هي أعمال دليل الخصم في الؤزم مدلوله الذي عمل فيه دليل آخر قال ابن عرفة أعمال دليل الخصم الؤزم مدلوله الذي عمل فيه المجتهد دليلا آخر. ساهل ساهل أن شاء الله

هو أن يعمل المجتهد كمالك مثلا أن يعمل دليل مخالفه كأبي حنيفة لكن ماشي أن يعمل بدليل مخالفه في مدلوله لا في الؤزم مدلوله عندنا الدليل والمدلول ولأزم المدلول الآن مالك رحمه الله سيعتبر دليل الخصم لكن ماشي فيه مدلوله لا في لازم فهاد الثالث في لازم مدلوله علاش

لأنه هو له دليل آخر يعمل بمدلوله مالك عندو دليل آخر يعمل بمدلوله إذا فهو مامحتاجش للمدلول دليل الخصم لأنه هو يخالفه ويعمل بمدلول دليل آخر لكن سيعمل بدليل خصمه في بلازم المدلول لا في المدلول مثال ذلك ليتضح مثلا الإمام مالك رحمه الله يرى أن نكاح الشغال فاسد لأنه في الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الصغار

نكاح الصغار هو النكاح الذي يحصل فيه الاتفاق من طرفين على إسقاط الصداق نكاح يسقط فيه الصداق يقول أحد الرجل الآخر أزوجك اختي على أن تزوجني اختك. دون ما تعطيني صداق صداق دون صداق أو أزوجك ابنتي على أن تزوجني أو نحو ذلك يحصل فيه الاتفاق من طرفين يزوج أحدهما الآخر على إسقاط الصداق على أن لا يكون عليه صداق ولا على الطرف الآخر

هذا هو نكاح الصغار نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم والنهي عند الجمهور خلافا لأبي حنيفة يقتضي الفساد إذا فأبو حنيفة كيقول نكاح الصغار هذا نكاح باطل فاسد غير معتد به مفهوم أبو حنيفة معروف يخالف في القاعدة أصلا ويقول النيل لا يقتضي فساد من عقب بهذا النكاح فعقده باطل فاسد غير معتد به مفهوم أبو حنيفة معروف يخالف في القاعدة أصلا ويقول النيل لا يقتضي فساد في الجملة كيقول النهي لا يقتضي الفتح

أذن وعليه فهذا النكاح عند أبي حنيفة لا يجوز محرم لكنه صحيح من فعله فقد وقع فيما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أثم وواقع في كبيرة لكن من جهة الصحة راه النكاح صحيح لأن النهي عنده لا يقتضي

الآن مالك رحمه الله باش غادي يقول شوف لاحظوا مالك رحمه الله يقول لكن لو قدر وتوفي أحدهما قبل الآخر قبل فسح النكاح لأنه عند المالكية الأئكة المختلف فيها تفسخ بطلاق

الأئكة اللي فيها خلاف بين العلماء تفسخ بطلاق بمعنى يجب فسحها لكن يجب فسحها بطلاق لاحظ غي هاد القول اللي هو يجب فسحها بطلاق فيه أعمال للآزم مدلول الخصم لأن مالك أيا بغا يعمل بلازم مدلوله ويقول النهي يقتضي الفساد البطلان إذا وعليه فهاد النكاح الذي وقع غير معتد به شرعا إذا فما وقعش زواج شرعي لم يقع أصلا حتى يحتاج للطلاق أش غادي يطلق؟ هو ما تزوجش؟ هذا هو لازم مدلول

دليل مالك ويقول نكاح الباطل إذا غير معتد به شرعا وبالتالي يحتاج إلى طلاق خاصو يكون لا طلاق لماذا لأن النكاح لم يقع النكاح الشرعي نقاش. الزواج الشرعي ما وقعش هذا زواج

أه في نظرهم فقط الشرع ماشي زواج إذا فلا طلاق أصلا لأنه لا زواج الطلاق راه كيكون بعد الزواج الزواج مكائش لكن مالك أش كيقول فلأنكح المختلف فيها؟ كيقول يجب فسحها خاص القاضي يفسح النكاح لكن بطلاق كيف يلزم الرجل أن يطلق المرأة يقول ليه طلقها يقوليها أنتي طالقة

وعاد لبغا يعاود يتزوج بها بصداق ومن الكلام طيب الشاهد عندنا واحد الأثر أظهر من هذا شنو هو؟ لو قدر وتوفي أحد الزوجين قبل فسح النكاح واحد جوج زوج وبنكاح الصغار ولم يطلع عليها

القاضي مطالعش عليهم الناس معروفهمش وتوفي أحدهما قبل الآخر قبل فسح النكاح فان مالكا يثبت الإرث بينهما يثبت التوارث بين الرجل والمرأة إذا توفي الزوج ترثه المرأة. وإذا توفيت المرأة يرثها الزوج

وأثبت الإرث بينهما هيدا متفرع على صحة النكاح أذن فهي زوجته وهو زوجها عاد باش لأن من أسباب الإرث النكاح أو مالك كيعتبر هاد النكاح باطل فكيف يثبت الإرث بينهما

الجواب أنه عمل بلازم مدلول دليل أبي حنيفة لأن أبا حنيفة يصحح النكاح هو عمل بلازم مدلول دليل أبي حنيفة لأن لازم مدلول دليل أبي حنيفة ثبوت الإرث بين الزوجين

فهو هاد اللازم كيقول بيه لكن المدلول ديال الدليل اللي هو صحة النكاح لا يقول به دأبا الآن شنو هو مدلول الدليل عند أبي حنيفة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الدليل المدلول ديالو

صحة النكاح لازم المدلول تبوت الإرث لأنه نكاح ثبوت اي حاجة كتعلق بين الزوجين مفهوم او الا قدر الله وقع بينهما حمل ينسب ذلك الولد للرجل حتى هادي من اللوازم ديال الصحة

الى قلنا النكاح صحيح والمرا حملات من الرجل اذن ينسب الولد له هناك هو باه هذا لازم الصحة الإمام مالك كيقول بهاد اللوازم لكن مكيقولش بالمدلول لي هو ان النكاح صحيح كيقول النكاح باطل

لكن لو قدر ووقع امر من هاد الامور قبل فسخه فان هذه الاثار يثبتها اذن وهاد الاثار ليست لازمة لمدلول دليله لأنه هو كيقول بالفساد مخصوص يتب هاد الامور وانما هي لازمة لمدلول دليل خصمه مفهوم

واضح الآن مو مراعاة هذا هو مراعاة الان اختلفوا واش يراعى كل خلاف اولاً لا يراعى الا الخلاف المشهور اولان للعلماء في هذه للمالكية لان اصل عند المالكية يختص هل

يراعى الخلاف المشهور فقط شي خلاف معروف ومشهور بين العلماء كهذه المسألة او يجوز ان يراعى كل خلاف نذكر القولين معا قال او لمراعاة الخلاف المشتهر او المراعاة لكل ما سطر

القول الأول انه تذكر الاقوال الضعيفة ايضاً الفائدة الثالثة هادي هي الفائدة لمراعاة الخلاف او رعي الخلاف وهو اصل من اصول مالك ومن ادلته الاجمالية ورعي خلف كانا طوراً يعمل به وعنه كان طوراً يعدل وهل على مجتهد رعي الخلاف يجب ام لا قد جرى اي اختلاف قال او لمراعاة الخلاف المشتهر اي مشهور فقط. القول الأول القول الثاني او المراعاة لكل ما سطر لكل قول كتب في كتب الفقه ولو كان اش ضعيفاً غير مشغول

في المسألة خلاف فقيل يراعى المشهور فقط وقيل يراعى كل خلاف قولان في وهذه القاعدة اللي هي وهذا الاصل اللي هو اصل مراعاة الخلاف من الاصول المختلف فيها داخل المذهب. فضلاً عن غيره

المالكية انفسهم اختلفوا في هذا الاصل هو مراعاة الخيل هل يعتبر من الادلة التي كان يعتمد عليها مالك اولى وسبب الخلاف هو انه لا يرى علاش نختلفو في ذلك وبعضهم قال لك

من المالكية بعضهم قال ليس هذا اصلاً من الاصول علاش ما سبب ذلك لأننا نجد ان رعي الخلاف يكون ويوجد في بعض الامور الخلافية دون بعض كايين بعض الامور يراعى فيها الخلاف وبعض الامور لا يراعى فيها الخلاف

فاذا وعلى هذا القاعدة غير مضطربة. الى قلنا بمراعاة الخلاف خاصنا نراعيو الخلاف مطلقاً. اي خلاف نراعيوه واضح واذا لم نقل بمراعاة الخلاف يجب ان نمنع فممنجعلوش الأمر اا احياناً نراعي الخلاف و احياناً فظهر لهؤلاء كأنه فيه

كوم ترجيح بلا مرجح احياناً يراعى الخلاف و احياناً لا يراعى الخلاف مفهوم فلذلك بعضهم اش؟ نفاه وقد اجاب عن هذا ابن عرفة رحمه الله اجاب عن هذا وقال لا اعتراض على هذا

وانما مراعاة الخلاف قالك مثلها مثل الترجيح فهي امر نسبي يختلف بحسب النظر ويؤتى بعض الخلافات دون بعض لقوتها وارجحيتها بمعنى الى ظهر للعالم ان الخلاف فهاد المسألة قوي وان لازم مدلول دليل خصمه ارجح من لازم مدلوله

فيجب ان يعمل باللازم ولذلك من الاعتراضات التي اعترض بها شنو هي؟ قال بعضهم في مراعاة الخلاف لي ذكرنا الآن التعريف ديالو المجتهد لا هو عمل بدليله ولا بدليله قالك خلط

لم يعمل لا بدليله ولا بدليل خصمه بانه ان عمل بدليله يجب ان يعمل بلازم دليله وان عمل بدليل خصمه يجب ان يعمل بمدلول دليل خصمه. فهو معمل لا بمدلول دليل الخصم ولا بلازم

مدلول دليله والجواب عن هذا عند ابن عرفة الجواب عن هده هو ان المجتهد قد عمل بهما لارجحية كل واحد منهما من وجه والعمل بالراجح واجب واش العالم واجب عليه يعمل بالراجح ولا لا

انظر لدليل الخصم فظهر له انه راجح من جهة اللازم اللازم ديال المدلول ديال الخمس راجح واجب عليه يعمل بالراجح ونظر الى دليله ووجد انه راجح من جهة مدلوله. فعمل بمدلول دليله. اذا فلا اشكال عمل بالدليل جمع بين الدليلين. وعمل

الراجحي منهما اذا فلا تناقض في ذلك ولا اضطراباً فالامر راجع لترجيح المجتهد ودليل هذا الاصل حديث حديث سودة بنت زمعة بالوليدة التي تنازع فيها الصحابييان الجليلان والقصة معروفة مشهورة

وستأتي ان شاء الله عند المؤلف في الشرع اذا اه الشاهد ان العمل برعي الخلاف هو في الحقيقة اه ترجيح عمل بالدليل الراجح فمتى ظهر للعالم رجحان لازم مدلول دليل خصمه فإنه يعمل به لوجوب عمله بما يترجح عنده

فالمسألة تختلف بحسب النظر فمن ترجع عنده لازم مدلول وجب لوجوب العمل بالراجح فمتى رجح عنده قولون يجب ان يعمل به وان يقول به فليس هناك تناقض رجح عندك دليلك من جهة المدلول ورجح عندك دليل خصمك من جهة لازمه فعملت بلازم ذاك وبمدلول دليلك

ولا منافاة اذا عملت بالدليلين معا كأن فيه جمعا بين الدليلين هذا حاصل مسألة مراعاة ثم ما زال الناظم رحمه الله يعدد لنا فوائد ذكر اقوال ضعيفة وكونه يلجأ اليه الضرر الى اخره ما زال يعدد

الاقوال ضعيفة يأتي ان شاء الله بيان ذلك لأنه غادي يذكر لنا من فوائده ذكر الاقوال الضعيفة ان القول الضعيف قد يلجأ اليه العمل.

قد يضطر احيانا المكلف للعمل بالقول الضعيف

بعض الصور يكون مضطرا ومحتاجا للعمل بالضعيف وحينئذ يجوز له العمل الضعيف لكن بتلاتة الشروط اشار اليها قال ان كان لم

يشد فيه الخوار ان لم يكن الضعف شديدا وثبت العزو وثبت نسبة ذلك القول لقائله

صح ان مالكا قال بهاد القول ماشي ان يكون قائلهم قليلا معرفنا شكون لي قالو واش له علم له دين له ورع له امانة لا ثبت الى قائله
قائله معروف بالعلم وبالأمانة

والشرط الثالث قال وقد تحقق درا من الضر به تعلق وان يكون هناك اضطرار ضرورة وسيأتي ان التحقيق ان الحاجة ايضا تنزل منزلة
الضرورة في هذا الشاهد هذه المسائل تأتي بعد

سيدي عبد الله شكون هذا الناظم صاحب المراقي له رسالة اسمها ارض الدوال والهمل عن الكروع في حياض مسائل العمل واحد

الرسالة مختصرة وقد طبعها افيدوه يتحدث فيها عن حقيقة العرف هي كأنها رسالة مؤلفة في

العرفي يتحدث فيها عن اه تفصيلا عن العرف متى يعمل به ومتى لا يعمل به وعن ضوابطه وما يتعلق بذلك ومتى يحكم القاضي

بوفقه فهي مسألة متعلقة بالعمل بالعرف وذكر ضوابطه ومتعلقة بالقضاء بالنسبة للقاضي الحاكم متى يعمل

ومتى يحتج به في مثلا يحتجون تمها بهذا الاسم ترد الدوال والهمل عن الكروع في حياض مسائل العمل والعنوان كلو واش كله آآ
مجاز اعارة الا ترد الدوال الدوال جمع ضال

وهي الضائعة من كل ما يقتنى هي التي تقتنى ثم تضيع يقال لها ضالة والجمع ضوال والهمة الاولى الهمل هذان اسما جمع للهمل ما

جمع للهامل والهامل كذلك هو البعير الضائع بالخصوص البعير ملي كيكون ضائع يقال له عامل

واسم جمع هامل غم ولا همل اما الجمع القياسي فهو الهوامل قال عن الكروع الكروع هذا مصدر لقولهم كرع الماء اه اي تناوله بفيه
من موضعه من غير يد ولا اناء

البلاصة كينزل منها الماء ويشرب بعمو مباشرة ما دار لا يدو لا اناء لا هو الكروع كمصدر يقال كراع اه كروعا وكروعا مصدران اذا عن

الكروع في حياض مسائل العمل. الحياض

هذا جمع من قولهم حاض الماء حاض الماء اي جمعه الماء اي جمعه والجمع جمع ديال الحوض رياض واحواض او د الماء هو مجتمع

الماء والجمع حياض قال طرد الدوال والهمل عن الكروع في حياض مسائل العمل

تائي للعمل اي المسائل التي يعمل فيها بما جرى عليه عرف الناس بما عليه العادة ونحو ذلك ويحكم فيها ايضا بما جرى عليه العمل

وما كان عليه العرف المراد بالعمل عمل

ما جرى علي اي عرفهم عاداتهم الشاهد قال نعم وقد سبق تعريفه عند ابن عاصم ما ما يعرف بين الناس قاعدة زاد ان بعضهم زاد

الخبر وجملة زاد ان بعضهم زاد قاعدة خامسة

ولاد زادا هي الخبر ايلا قلتي قاعدة شنو غيسال مع ان بعضهم قاعدة تبعا لا عدد المركب يبني ولد ابن علي لأن الى بغا يجمع فروع

الفقه لو فروع فقه ابي حنيفة

ما اكثرها لا شك انه تكلف قواعد واضح هادي هي المسألة اللي قلنا البرناوي قالك مكائيش شي قاعدة في العموم بحال هاد القواعد

الخمس يا اعم القواعد ولذلك لا يناسب ان يذكر هنا الا هاد

كأنها مطردة مع انها ايضا لها استثناء اه نعم نعم لأنه لأن تفسيرها يحتمل معاني اخرى على القاعدة اية عندو نظر بين العلماء عرض

دليل لا يجوز عقلي ان يدلكم

قائلين ان يقول انا راجع لداك الخلاف اللي كان سبق لينا هل العلم يتفاوت او لا يتفاوت او وليد الكتاب اللفظ قرائن ارض بين

دقة معروفة سبقت مرت علي ثلاث سنين ودخلت

اللبن اصغر منها فيها سنتان دخلت في بمعنى شنو لي فيه عندي نظر قوله كالمسوخ هو النزاع اللي كينازع فيه شيخ في الاصل

بمعنى كان المنسوخ لها علاش؟ قال لك لأنه يمكن العمل به والمنسوخ لا

بخلاف النكاح المجمع على فساده هذا لا يفسخ بطلاق كما لو تزوج احد اخته من الرضاع ماعارفاش ثم بعد ذلك عرف انه يفرق بينهما

دون مجمع على قال القائل يمضي بالثمن اذا فاته

معنى اذا فاته لا اعلم هذا انا ليس دما اه قال يمضي بالثمن اذا فاته شنو معنى هاد المسألة سبقات لينا هادي هي اذا فات المفوتات

الاربع هي لي عند المالكية هي لي كيقولو فيها بهاد الحكم. او سبق لينا نفس هذا البيع الفاسد المختلف فيه عند المالكية يمضي بالثمن

اذا فات

اي اذا لحقه المفوجات الى اوالة الاسواق يقصو بدني فإنه عند المالكية حينئذ يمضي بالثمن اما اذا لم يلحقه مفوت فانه يفسخ ويرد

الثمن للبائع لكن الى الحق بمفوت من

الاربع فعندهم يمضي العقد مع فساده لكن بقيمة او بالثمن ان وجد وان وجد فإن رجح اي المتقدم منهما الا سقم الحق عند المالكية

الذين يفسرون هادشي اه مالكية يوافقون الجمهور

من جهة ويوافقون الحنفية في فهاد الجهة الأصل العام عند جمهور اه ان النهي يقتضي الفساد فمن عقد عقد بيع وكان ذلك العقد منهيًا عنه فاسدا للشارع القديم فعند الجمهور داك العقد فاسد وبالتالي لا تترتب عليه اثاره غير معتد به كأنه ما وقعش بينو وبينو وبينو بائع المرسل لعند الجمعة عند ابي حنيفة لا العقد يمضي ويصح يجب فقط ان يصح هداك الخلل لي وقع يتصح هو هو عند الجمهور لا المالكية وافقوا الجمهور واستثناو واحد الأمور هاد المفوتات هي بحال تقول اه طوارئ تطراً على المبيع بعد العقد ملي كيصير داك المبيع فحوزة المشتري كيظراً عليه بعض الأمور اما حوالات الأسواق مني كيشري واحد شراء فاسد واحد والسوق كيتغير يتحول اما بالزيادة ولا بالنقصان واحد النعجة بألف درهم ومن بعد ملي اكتشفنا اسيد كانت ديك النعجة صار التمن ديالها غي خمسمية درهم ولا صار الف واضح بمعنى اما غيلحق ضرر بالبائع ولا ضرر بالمجتمع فهنا يمضي البيع بالقيمة واضح اه قوالة شنو قال اولة ان لم تكن حوالة او تلاف تاني شيه تلف ذلك المبيع واحد شرا نعجة ولا اي سلعة من عند شخص بعقد فاسد ثم ضاعت منه ماتت تران عجاجة جابها للكوري تسرقت ليه ولا ماتت ليه ولا والعقد فاسد فانه يمضي لانه الحق مفوت غيلحق ضرر لأن هنا كيكون الضرائب لا بالبائع ولا بالمشتري هنا بالبائع الى جينا بغيينا نفسخو العقد اذن غيلحق ضرر بالبائع انا غنقولو لاخر رد ليه ثمن ولاخر اه ان لم تكن حوالتة تلف اش تعلق الحق ونقص يولف ونسيتو البيت تعلق الحق او تعلق به حق الغير واحد السلعة برأي فاسد ثم رهنها شرا بقرة شراء فاسد غدا رهنها عند واحد وتسلف تعلق بها حق الغير او وهبها او وقفها لله تعالى ونحو ذلك علق بها حق الغير ديالو فكذلك يمضي العقد الا بالثمن تعلق الحق ونقص يولف او تعلق بها نقص ماشي هي مازالة كايينة لكن نقصت مثلاً شرا واحد البهيمة سالمة بقرة وتهرست ليها رجلها ديالها او ضعفت صارت هزيلة هادي هي لي كتسمع فهنا كيوافقو الحنفية فهاد الصور الاربع العقد لكن